تصنيف الأحزاب والنظم الحزبية:

– تصنيف "موريس ديفرجيه M.Duverger" 1970م: صنفها إلى أحزاب الأطر تضم شرائح اجتماعية متميزة بنفوذها الاجتماعي والاقتصادي ومؤثرة، وأحزاب الجماهير التي تتكون من مختلف مكونات المجتمع ولا تتطلب نفوذا اجتماعيا او اقتصاديا، هذه الأحزاب تتطابق مع بنى اجتماعية مختلفة، ولها نتائج مختلفة على الانتخابات والتمثيل البرلماني، ثم أضاف تصنيفا آخر عام 1976م وهي الأحزاب الجامدة والأحزاب المرنة، فالأولى يكون نظامها صارما على الأعضاء، أما الثانية يؤكد نظامها على حرية أعضاء الحزب في الاستقلال برأيهم والتصويت حسب رأيهم وليس حسب الحزب.

– تصنيف "جون شاريو Jean Chariot" 1970م: والذي صنفها حسب أهداف الأحزاب واستراتيجياتها إلى: أحزاب الأعيان والتي تضم شخصيات بارزة وتتمتع بالثروة لدعم الحزب ماديا في الانتخابات وأحزاب المناضلين الممثلين للطبقة الوسطى، لا ترتبط بالثورة بل بالاقتناع بأفكار الحزب، والرغبة في النضال لتحقيق أهدافه، وأحزاب الناخبين الموجهة لكسب أكبر عدد من الناخبين حول مرشح الحزب بغض النظر عن توجهاتهم الأيديولوجية، تتميز بانضباطية أقل هدفها خوض الانتخابات والفوز بها وهذه الأنواع مرتبطة بطبقات المجتمع ومدى تمثيلها، ويعد النوع الأخير الاكثر تجسيدا للصفة التمثيلية.

– تصنيف "جيوفاني سارتوري Giovanni Sartori" 1976م: وهي؛ أحزاب الرأي والزبائن وهي شكل بدائي ارتبط ظهورها بالبرلمانات وهي شبكة من العلاقات الشخصية تدور حول عدد قليل من قادة الأحزاب البرلمانية التي تسعى لوضع استراتيجيات حول اللعبة البرلمانية لتشكيل الأغلبية، والأحزاب البرلمانية الانتخابية التي ظهرت نتيجة توسيع حق المواطن في التصويت في الانتخابات، وأخيرا أحزاب الجماهير التي تكونت خارج البرلمانات، وهدفها التنظيم السياسي للجماهير.

– تصنيف "فليب برو Philip M. Pro": والتي صنفها حسب منطق الانتخابات التنافسية والتمثيل إلى: الأحزاب الإدارية وهي القريبة من السلطة، والأحزاب الاحتجاجية التي تولد من الرفض وتسعى لاستقطاب الناخبين الرافضين للوضع القائم، فالأولى مهيأة وذات أغلبية تمتلك الصفة

التمثيلية، أما الثانية فهي مهمشة تسعى لفرض نفسها على الساحة السياسية من أجل كسب الصفة التمثيلية الحقيقية.

ارتبطت الأحزاب السياسية منذ فترة طويلة بصورة سلبية مع فكرة العصبية، التي تعتبر مجموعات تسعى لتحقيق أهداف خاصة على حساب المصلحة الجماعية، كمصادر للانقسامات في الوحدة.

وبنفس الطريقة فقد تم انتقاد الأحزاب لأنها تنتقص من قيم الديمقراطية في أدائها الداخلي كما هو الحال بالنسبة لإضفاء الطابع المؤسسي على المنظمات التي تعيش أكثر لحماية مصالحها الخاصة من الدفاع عن أولئك الذين تمثلهم.

أما النظم الحزبية التي تُبين طبيعة وعلاقات التنافس السياسي بين الأحزاب السياسية داخل الدولة فتتعدد بتعدد النظم السياسية، وكل منها له ما يميزه من حيث درجة التمثيل ومستوى الديمقراطية وهي:

1. النظم الحزبية التنافسية: المطبقة في المجتمعات الديمقراطية وخاصة أوروبا الغربية التي تعد منشأ هذه النظم، والتي تتنافس كافة الأحزاب السياسية فيها عن طريق الانتخابات للظفر بمقاعد تمثيلية في البرلمان والحكومة، وهي ثلاثة:

-نظام التعدد الحزبي: وفيه تتنافس أحزاب متقاربة في القوة والقدرة والحجم، تنافس على الوصول للحكم عبر الانتخابات، لكن أي منها لا يستطيع إحراز الأغلبية لتشكيل الحكومة، لذلك تضطر للإتلاف مع بعضها لضمان الأكثرية في مجلس النواب، لذا فإن أهم ما يميز هذا النظام هو تمثيل المصالح الشعبية المختلفة بعدد كبير من الأحزاب وتوفير مجال واسع للناخب في الانتماء السياسي وفي اختيار من يمثله، وهو ما يسود في معظم دول أوروبا.

-نظام الحزبين: وفيه تتنافس عشرات الأحزاب في الساحة السياسية، وتعمل بكامل حريتها للوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، لكن واقعيا يتمحور الاستقطاب على حزبين كبيرين يتناوبان السلطة وفقا للنتائج المتحصل عليها، وحين يفوز أحدهما في البرلمان يمارس السلطة المحددة في الدستور، وينتقل الثاني للمعارضة، مثل ما هو موجود في بريطانيا.

-نظام الحزب المهيمن: وهو نظام قائم على وجود أحزاب سياسية أخرى إلى جانب حزب كبير مهيمن ومسيطر على أغلب المؤسسات السياسية، ومستند على قاعدة شعبية كبيرة، بحيث يصعب على الأحزاب الأخرى اجتيازه، وهو النظام الغالب في معظم الدول النامية.

وتجدر الإشارة هنا أن كل نظام له إيجابيات وسلبيات معينة، إذ تتسع دائرة التمثيل في النظام التعددي رغم خلقه أحيانا لعدم الاستقرار السياسي وعدم التجانس الوزاري، هذه الأخيرة التي يمكن التحكم فيها في النظام الثنائي إلى حد كبير رغم أنه لا يعبر عن الاتجاهات المختلفة داخل الرأي العام، وهنا تضيق دائرة التمثيل، في حين يعد نظام الحزب المهيمن الأقل تجسيدا للصفة التمثيلية.

2. النظم الحزبية اللاتنافسية: يكون النظام الحزبي لا تنافسيا إذا انتفت فيه المنافسة بين الأحزاب، إما بسبب وجود حزب واحد لا يسمح أصلا بوجود أي حزب آخر، أو يسمح شكليا بوجود أحزاب أخرى لكن لا تتوافر لها فعليا أدق إمكانية للمنافسة الحقيقية، ويعتبر هذا النظام الدولة جهازا ملحقا بالحزب ويمتاز بالاحتكار السياسي والإداري، ومركزية القرارات، لا يؤمن بالتعددية الحزبية ويعتبر الحزب الحاكم نفسه ممثلا لجميع شرائح المجتمع، وبذلك فهو يسلب الصفة الديمقراطية من النظام السياسي.

أثبتت التجربة أنه في ظل نظام الحزب الواحد ينتشر الفساد بكافة أشكاله، ويتحول الحزب إلى وسيلة للاستبداد خاصة مع تمركز السلطة وانعدام الرقابة الشعبية والصحافة الحرة، مع انعدام الممارسة الديمقراطية وضعف التمثيل السياسي.

باختصار الانظمة الحزبية تنقسم إلى:

نظام الحزبين التام: نظام يتشارك فيه حزبين متساويين تقريبًا ٪90من الأصوات (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة).

نظام الحزبين غير الكامل: نظام يعرف باسم حزبين ونصف حيث تمكن طرف ثالث أصغر من الاثنين الآخرين، من إزعاج اللعبة السياسية (ألمانيا، النمسا).

نظام متكامل متعدد الأحزاب: حيث لا يوجد حزب له موقع مهيمن (هولندا وبلجيكا)

نظام متعدد الأحزاب مع حزب مهيمن: حيث يصل الحزب إلى ٪40 على الأقل من الأصوات كما في السويد.